

استطاع

لكمال الحال الذي هو كالموت في مرض المشقة وحضر الجمعة لامن صغير
 ورسول ان كلاً بعد خبر اياما حتى يحتمل بغير فعلية حجة اخرى
 واما عدي حجة ثم عتق فعلية حجة اخرى رواه البيهقي باسناد
 جيد كافي في الحجج ونقص حالهما فان كلاً قبل الوضوء او طواف
 البرة او في اثنا ثلث اجزائها او عاد السعي وشروط المذكور ان مع استطاع
 على الوجوب فلا يجزئ ذلك على كافر اصلي وجوب مطالبة به في الدنيا
 فان اسلم وهو مسر بعد استطاعه على العودة في الكفر فلا يؤهل بخلاف
 المراد فاذا نسك يستقر في ذلك باستطاعته في العودة ولا على غير
 صير كسائر العبادان ولا على صبي ميمر لعدم بلوغه ولا على من فيه
 رة لان منافع مستحقة للسيدة وليس مستطاعا ولا فرض على
 غير المستطاع لمقوم الاية فالمرتب المذكورة اربع الصحة المطلقة
 وصحة المباشرة والوقوف عن فرض الاسلام والوجوب في الاستطاعة
نوعان احدهما استطاعة بنفسه وشروطها سبعة احدها وجود
موتة نفس الزاد واوعيته واجرة خفارتها بايا وان لم يكن له
ببلده اهل وعيشه الا ان قصر سفره وكان يكتب في يوم كفاية ايام
فلا شرط وجود ذلك بل يلزمه الشك لعله المشقة حينئذ بخلاف ما اذا
طال سفره او قصر وكان يكتب في اليوم مالا في ايام الحج لانه قد ينقطع في بعض
الايام فيجب فيها عن كسبه لعارضه ويقدر ان لا ينقطع في الايام الاولى
فالجواب بين تعب السفر والكتب تعظم فيه المشقة وقد في الحجج ايام

بما يري زوال

اروم انباني

بما يري زوال الصاب ذي الحجر وزوال اثار عشره وهو في حق من لم يلزمه
 القبول الا ان ثابها وجود من بيده ومكة **محلان** او دونها
ضعيف عن مشي بان يعمله او ينالها به مشقة شديدة
حجة مع شق يحتمل بغيره لليم الاول وكسرت الثانية وقيل عكسه في
 حق رجل اشدد ضرره بالاحلة وفي حوا امارة وخشي وان لم يتضرر
 بها لانه اسر واحط لان في حق رجل **يرشد ضرره** فلا يشترط
 وجود المشق والطلاق اشترطه في المرأة والخني اولى من تقيده له
 بالمشقة **مع عدل المجلس** في الشق الاخر بعد زكوب شق اربع
 دل له بشي فان لم يجده له يلزمه النسك قال جماعة الا ان تكون
 العادة جارية في مثله بالمعادلة بالاعتقال واستطاع ذلك فلا يبعد
 لزومه ولو حجة مشقة شديدة في ركوب الحج العتيق في حصة الكنية
 وهو عدم تفعله من جواب الحج عليه باسناد يدفع للحج والورد اما
 من قصر سفره وقوي على المشي فلا يعتبر في حمله الراحلة وما يتعلق
 بها واما القادر عليه في سفر القصر فيسن له ذلك وان لم يلزمه **شرط**
كونه اى ما ذكره من موثقه وغيره اني ضار عن موثقه اذ هاله بالية
وغيره مما ذكر في الفطرة من دين وما يليق به من ملابس ومسكن وخدم
محتاجها بالزمانه ومنصه لان ذلك ناجر والنسك على التواخي وعن
كتب الفقيه الا ان يكون له من تصريف واحد نسختان فيبيع احدهما على
خيل الجدي وسلاحة للحجاج اليها وهذا ان يجرى في الفطره وما وندتم

Copyrighted by University